



الأحد 11 ذو القعدة 1445 هـ - 19 مايو 2024

أخبار النافذة

[شاحنة تجارية تعبر إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم منذ احتياح رفع تحذير من موجة حارة قاسية تضرب مصر غدًا ثلثامس الـ42 درجة 52 مسعات عربية ومحلية تهبط بالبورصة المصرية نهاية التعاملات بنسبة 0.09% عبادة حبر الخواطر والمواساه .. كيف هذه الأخلاق الإسلامية ؟ «في ظل أزمة اقتصادية خانقة»..الموافقة على موازنة بـ54 مليون جنيه لشراء سيارات جديدة لمجلس حقوق الإنسان ارتفاع عدد الأسيرات المعتقلات إداريًا إلى 25 منظمة العفو الدولية تنتقد "حملة القمع" في مصر . «عدونا الأول والأخير هو إسرائيل».. فنانة مصرية تشيد بتضامن العالم مع غزة](#)

□

Submit

Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
 - [اخبار مصر](#)
 - [اخبار عالمية](#)
 - [اخبار عربية](#)
 - [اخبار فلسطين](#)
 - [اخبار المحافظات](#)
 - [منوعات](#)
 - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرية](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
 - [دعوة](#)
 - [التنمية البشرية](#)
 - [الأسرة](#)
 - [مديا](#)

[الرئيسية](#) «

منها عجز الموازنة.. لهذه الأسباب سحب "المركزي المصري" تريليون جنيه من البنوك





الأربعاء 15 مايو 2024 10:57 م

سحب البنك المركزي المصري، مساء الثلاثاء، 1.050 تريليون جنيه (22.4 مليار دولار)، من فائض السيولة لدى البنوك، خلال العطاء الأسبوعي، بعائد 27.75%، بحسب بيانات على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

وتقوم البنوك المحلية بإيداع هذه الأموال لدى البنك المركزي لمدة 7 أيام، وذلك ضمن مزادات ودائع عمليات السوق المفتوح، وهي آلية يقول إنها "تهدف إلى امتصاص فائض السيولة لدى البنوك؛ لتحقيق أهدافه التشغيلية فيما يتعلق بالسياسة النقدية المرتبطة بكبح التضخم".

وتشير خطوة البنك المركزي المزيد من التساؤلات، حيث يشير خبراء اقتصاد إلى أنها لا ترتبط في الأساس بمكافحة التضخم الذي سجل 31.8 بالمئة في إبريل الماضي، ويستهدف المركزي تخفيضه إلى 7 بالمئة (± 2 نقطة مئوية) خلال الربع الرابع من عام 2024.

رفض البنوك إقراض الحكومة

ويؤكد الخبير الاقتصادي، وائل النحاس، أن "هذه الخطوة جاءت بعدما طرح المركزي آلية جديدة لمزادات السعر الثابت، حيث تتيح له قبول جميع العروض المقدمة من البنوك التي تتوافق مع المعايير التي يضعها فقط، بدلاً من نظام التخصيص".

ويقول في تصريحات صحافية لموقع "الحرّة" إن "المركزي سعى لسحب فائض السيولة، بعدما رفضت البنوك تخفيض معدلات الفائدة على أدوات الدين الحكومية (أدوات دين حكومية محلية قصيرة الأجل تباعها وزارة المالية عبر البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة مقابل فوائد تتحصل عليها البنوك)".

ويضيف النحاس: "البنوك رفضت إقراض الدولة بفائدة منخفضة، وباعتبار أن البنك المركزي ممثل لوزارة المالية، التي ترفض طلبات البنوك عند فائدة تتجاوز 31 بالمئة، فهو لجأ إلى هذه الخطوة لسحب السيولة، خصوصاً مع إمكانية توافر سيولة ضخمة لدى الحكومة بعد الحصول على الدفعة الثانية من صفقة رأس الحكمة".

وتسلمت مصر، الأربعاء، 14 مليار دولار من الإمارات قيمة الدفعة الثانية من صفقة رأس الحكمة، وفق بيان صادر عن مجلس الوزراء.

كما نقل البيان عن رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، قوله "بدأنا بالتعاون مع الجانب الإماراتي في إجراءات التنازل عن قيمة ودیعة دولارية إماراتية بنحو 6 مليارات دولار على أن يتم تحويل قيمتها إلى ما يعادلها بالجنيه، وفقاً لما تم الاتفاق بشأنه في اتفاقية الشراكة الاستثمارية لتنمية وتطوير مدينة رأس الحكمة بين مصر والإمارات".

وانفقت مصر في فبراير الماضي، مع شركة القابضة (إيه.دي.كيو) -وهي صندوق سيادي تابع لحكومة أبوظبي- على صخ 35 مليار دولار استثماراً مباشرة، لتنمية منطقة "رأس الحكمة" على البحر المتوسط بشمال غرب البلاد، ولاحقاً حصلت في مارس على دفعة أولى قيمتها 15 مليار دولار، وهي 10 مليارات دولار تم تحويلها مباشرة، إضافة إلى 5 مليارات دولار تم تحويلها إلى ما يعادلها بالجنيه، كانت تشكل جزءاً من ودیعة إماراتية.

ويؤكد النحاس أن "البنك المركزي سبق خلال الأسابيع الماضية أن سحب سيولة كبيرة من البنوك تتجاوز التريليون جنيه، لكن على مدار أسبوعين وليس في مرة واحدة".

وتظهر بيانات البنك المركزي، أنه وافق على ودائع ذات عائد ثابت عند 27.75 بالمئة، في عطاءين منفصلين يومي 7 مايو الجاري، و30 إبريل الماضي، بقيمة إجمالية تصل إلى 1.33 تريليون جنيه (28.4 مليار دولار).

بدوره، يعتبر الخبير الاقتصادي والمحاضر بكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، هاني جنيبة، أن "هدف البنك المركزي ليس سحب السيولة فقط، بل يسعى من خلال استحداث آلية مزادات السعر الثابت، والموافقة على كل العروض التي تتوافق مع معايير، إلى توحيد سعر الفائدة في السوق ومعالجة التشوهات الموجودة بها".

وبصيف: "تتمتع البنوك بفائض سيولة تستخدمه في ثلاثة مجالات رئيسية، تتمثل في تمويل الحكومة من خلال السندات والأذون (أدوات الدين)، أو إقراض بعضها البعض، فضلاً عن الاستثمار في عطاءات البنك المركزي الأسبوعية"، وفقاً لموقع "الحرّة".

ويتابع جنيبة: "الثلاث أدوات تتمتع تقريباً بذات المخاطر الضئيلة، وبالتالي من غير المنطقي أن يكون هناك أسعار فائدة مختلفة على كل أداة، مما يؤدي إلى انحراف السياسة النقدية".

عجز الموازنة

ومنذ أن رفع المركزي المصري، مارس الماضي، أسعار الفائدة المحلية بـ6 نقاط مئوية لتصل إلى 27.25 بالمئة على الإيداع و28.25 بالمئة على الإقراض، رفضت وزارة المالية أكثر من مرة عروض بيع أذون خزانة بعد أن تجاوزت الفائدة 31 بالمئة.

ومع ذلك، يقول النحاس إنه "لا بديل أمام وزارة المالية سوى الاقتراض بأسعار الفائدة المرتفعة، خصوصاً أن رفع الفائدة وتحرير سعر الصرف، يضغطان على الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الحالي، ويمثلون تكلفة باهظة".

وبصيف: "الحكومة في حاجة إلى مبالغ ضخمة ولا تستطيع طباعتها أو السحب على المكشوف من البنك المركزي، لذلك ليس أمام وزارة المالية سوى بيع أدوات الدين للبنوك بفائدة مرتفعة، من أجل تسوية حسابات الميزانية للسنة المالية الحالية التي تنتهي في 30 يونيو المقبل".

وفي كل الأحوال ستحقق وزارة المالية عجزاً في الموازنة العامة للدولة، يقدر بنحو 7.1 بالمئة بنهاية العام المالي الحالي، وفق النحاس، والذي يتوقع أيضاً أن "يتسارع عجز موازنة العام المالي المقبل إلى 7.7 بالمئة".

وتقدر وزارة المالية، عجز موازنة العام المالي الحالي بنحو 7 بالمئة، على أن ينخفض إلى 6 بالمئة خلال موازنة العام المالي المقبل، والتي تستهدف من خلالها اقتراض نحو 2.850 تريليون جنيه (60 مليار دولار تقريباً) من الأسواق المحلية والدولية.

بدوره يقول جنيبة إن "وزارة المالية مطالبة ببيع أدوات الدين بفائدة تتناسب مع مستهدفاتها فيما يتعلق بعجز الموازنة"، لكنه يُقر بأن تأثير "قرار آلية البنك المركزي لن يكون كبيراً فيما يتعلق بعجز الموازنة".

وبصيف: "في كل الأحوال هذا الأمر قد يساعد وزارة المالية على الحد من الإنفاق وفق اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، وبخلاف ذلك ستكون هناك قرارات ذات انعكاسات اقتصادية وسياسية كبيرة، بما في ذلك زيادة أسعار البنزين والسيارات والكهرباء بمعدلات أكبر، في سبيل تخفيض النفقات وتحقيق الأهداف المتفق عليها".

وقال مصدر مصرفي، أمس الثلاثاء، إنّ التراجع غير المعتاد للدولار في أثناء الدوام بالبنك المركزي، يشير إلى وجود تدفقات نقدية جديدة وصلت بالفعل إلى خزينة البنك المركزي ظهر أثرها المباشر على تراجع سعر الدولار في التعاملات المسائية بالبنوك وشركات الصرافة وسوق الذهب، وفقاً لـ"العربي الجديد".

ويشهد الدولار تراجعاً يوميًا طفيفاً مقابل الجنيه، في وتيرة مستمرة منذ أسبوعين يربطها محللون بتراجع الطلب على الدولار من كبار الموردين والجهات الحكومية وانتهاء الاستعدادات لموسم الحج واستمرار الشركات في حالة الركود مع وجود مخاوف من شراء مخزون جديد مع انخفاض معدلات الطلب من جانب المستهلكين.

مقالات متعلقة

[ن ينطاول ملامح هذا راعسلاً علفترا ون ملاً ن م يوقاً علاغلاً](#)

[الغلاء أقوى من الأمن وارتفاع الأسعار يهدس المواطنين](#)

[رطوقو يدوعسلاً لاء عيبلاً نيمتلاً اهلوصاً نرعة رصم ..ةمكحلاً س أر دعب: "جريمولاب"](#)

في موكب رايكثاوية بكرمة مزاً.. رصمي فركسلا

السكر في مصر.. أزمة مركبة واحتكار حكومي

داصتقلا قيمتو وشيعملا ةفلكت م قافتة مزاً نيب رصمي ف نوئجلالا

اللاحتون في مصر بين أزمة تفاقم تكلفة المعيشة وتنمية الاقتصاد

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

□

- [Facebook](#)
- [Twitter](#)
- [Telegram](#)
- [YouTube](#)
- [Instagram](#)
- [RSS](#)

إشترك

أدخل بريدك الإلكتروني